الانتقال الصعب من الأزمة إلى وضع مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة (١٩٦٢ - ١٩٦٥)

د. بليل محمد

أستاذ محاضر – قسم التاريخ

جامعة ابن خلدون

تيارت – الجمهورية الجزائرية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

بليل محمد، الانتقال الصعب من الأزمة إلى وضع مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة (١٩٦٢ - ١٩٦٥).- دورية كان التاريخية.- العدد الواحد والعشرون؛ سبتمبر ٢٠١٣. ص ٤٠ – ٤٥.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّصْ

لقد عاشت الجزائر صائفة ساخنة، بسبب الخلافات السياسية ما بين صناع الثورة الجزائرية، حيث تأزمت الأوضاع ووصلت إلى حد الاقتتال فيما بينهم؛ ما بين قيادة الأركان بزعامة الرئيس الراحل السابق العقيد بومدين وأنصاره أمثال الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، وقوات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وانتهت الأزمة بسيطرة ما كان يُعرف بجماعة تلمسان واستقالة يوسف بن خدة بهدف حقن دماء الجزائريين وتفادي انهيار الدولة الفتية، ذلك ما سنحاول أن نتعرف علية في هذه الدراسة مؤكدين على أهمية بناء مؤسسات الدولة الجزائرية ما بين (١٩٦٢) و (١٩٦٥)، رغم ما شابه المرحلة والانتقاد التي وجه لها. وهدفنا من ذلك إبراز دور هذه المؤسسات في تجنيب البلاد من الفتن والمحن، معتقدين أنها الباقية وأن الرجال يذهبون وتبقى الجزائر شامخة فوق الجميع.

مُقَدِّمَةْ

لقد أثار انتباهي لقضية تاريخية جوهرية من تاريخنا الوطني المعاصر، أعادتنا إلى أيام الاستقلال الأولى من خلال ما كتب من دراسات تاريخية وسياسية، خاصةً بواقع الجزائر السياسي أيام الاستقلال الأولى، في غياب حقائق تاريخية موثوقة؛ رغم أن الأرشيف الحي لرجال لا زالوا على قيد الحياة، قد أدلوا بشهاداتهم عن ذلك الواقع، من خلال مذكرات عديدة لسياسيين وعسكريين،[١] بدأت تنشر هنا وهنالك، مستغلين الجو السائد لحرية التعبير والكتابات التاريخية والسياسية في الجزائر منذ أحداث أكتوبر والسماح للتعددية السياسية رغم ما أصابها من خلل بسبب حداثة التجربة، وأيضًا إهتمام سلطات البلد العليا برئاسة سيادة رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" الذي سهل من مهمة الباحثين بضرورة الإعتناء بالتاريخ الوطني، في إطار ما يسمح به القانون وأخلاقيات الكتابة البعيدة عن التجريح الشخصي والإلتزام بالأمانة العلمية في التعامل مع الحقائق التاريخية النسبية.

وينبغي علينا أن لا ننسى أن بعض الكتابات التاريخية قد سبقت ذلك بكثير، أيام الاستقلال الأولى، بل في عزّ الثورة المسلحة من خلال كتابات المؤرخ الجزائري "محمد حربي،[٢] والصحفي إيف كوريار"،[٣] وبعض المعارضين السياسيين الجزائريين للسلطة الناشئة آنذاك، أمثال آيت أحمد وبن خدة بن يوسف، وفيما بعد فرحات عباس والبشير الابراهيمي. ونتسائل نحن بدورنا أبناء جيل الاستقلال عن الصعوبات التي واجهت الدولة الجزائرية الفتية مع نهاية الحرب الاستعمارية في الجزائر. ذلك أننا درسنا في مدارس وجامعات الجزائر المستقلة، وعشنا مع مجتمعنا حلوه ومره عبر كل شبر من هذا التراب الوطني، الذي سقاه الشهداء بدمائهم وحاول الخلف الإستمرار على نهجهم. وقبل الخوض في هذا الموضوع الحساس لواقع التجربة السياسية للجزائر، أيام الاستقلال الأولى من أزمة سياسية إلى غاية انتخاب أولى مؤسسات الدولة، علينا أن

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

نضع مسحًا تاريخيًا من أجل مقاربة تاريخية، لنحاول الإستفسار عن الوقائع التاريخية لانتخاب أول رئيس للجزائر المستقلة وأول مجلس تأسيسي بتأطير جزائري، عكس المجلس التأسيسي الذي حاول المشرع الاستعماري فرضه على الجزائريين بصيغة نظامين انتخابيين وفق سيطرة المستوطنين اللأوربيين سنة ١٩٤٧.

وقد ترددت كثيرًا في الكتابة عن هذا الموضوع الحساس، باعتبار أن الموضوع محل جدل بين المؤرخين الذين يحاولون توثيق المادة التاريخية وفق أسس أكاديمية وعلمية، والسياسيين المندفعين للكتابة عن نفس الموضوع وفق قناعاتهم السياسية والأيديولوجية، لموضوع لا زالت المعلومات عنه شحيحة، رغم مرور سنوات عديدة عن استقلال الجزائر، ذلك أن الصعوبات التي واجهت الجزائر في بداية الاستقلال، شكلت في نظرنا أهم التحديات التي اعترضت حكومة سيادة الرئيس الأسبق "أحمد بن بلّة"، لنحاول أن نتعرف في هذه الدراسة المتواضعة عن التطور السياسي للجزائر في فترة حرجة من تاريخها بالتحول من بلد مستعمر بشكل استيطاني، قلما عرف التاريخ مثله، سوى الاستعمار الروماني الاستيطاني لبلاد المغرب قديمًا، والاحتلال الاستيطاني اليهودي لأرض فلسطين حديثًا.

أولاً: أزمة صائفة ١٩٦٢ وانعكاساتها السلبية على مسار الاستقلال

بعد سنوات عديدة من الكفاح البطولي، الذي قادته جبهة التحرير الوطني التي تأسست على أنقاض اللجنة الثورية للوحدة والعمل؛ المشكلة أساسًا من عناصر شبانية للمنظمة الخاصة، والتي استطاعت تفجير الثورة المسلحة في الفاتح نوفمبر١٩٥٤، وما صحب ذلك من تغيير المفاهيم لدى العديد من الأقطاب السياسية التقليدية، وجعلتهم ينقلبون على مساراتهم السابقة والالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني في سنة ١٩٥٦، حيث استطاعت هذه الجبهة الثورية قيادة العملين السياسي والمسلح، ضد جيش الاحتلال الفرنسي.

وطرحت أيضًا عدّة أفكار وتصورات في التفاوض مع الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة، وتمكنت من تنظيم نفسها رغم الصعوبات والتحديات التي واجهت العمل المسلح، وتعقد مؤتمرها الأول بوادي الصومام سنة ١٩٥٦ الذي تولّدت عنه قيادة سياسية وعسكرية، تمثلت في أولى مؤسسات الثورة، كلجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتفتح مجموعة الإثنان والعشرين على العديد من التيارات السياسية أمثال الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بزعامة السيد "فرحات عباس"، والعلماء و بعض الأفراد الشيوعيين، في حين عارضها وبشكل قوي تيار "مصالي الحاج" زعيم الاتجاه الاستقلالي سابقًا لخلافات تنظيمية وشخصية أحيانًا، حسب العديد من الدراسات، واستطاعت الثورة في أقل من سنتين من أن تشكل هيئة سياسية في الداخل وتنظيم جيش التحرير الوطني عبر كامل التراب الوطني بعد إنشاء الولاية السادسة في الصحراء بقيادة علي ملاح.

إلى غاية هذه الحقائق التاريخية المتفق عليها من قبل مؤرخي المدرسة الجزائرية للتاريخ، ومؤرخي المدرسة الاستعمارية بأشكالها المختلفة، تظل الثورة الجزائرية تستمد قوتها من تفاعل الجماهير الجزائرية وشرعية المفجرين لها،[٤] لكن ثمّة أحداث بارزة غيرت من هذا المنحنى الواضح للثورة إلى منحنى الخلافات والصراعات بين أقطاب الحركة الثورية في الجزائر، دون نزول هذه الأفة إلى عمق الجماهير التي واصلت احتضان الثورة. إن تطرقنا إلى هذه الأحداث بشكل تسلسل تاريخي، يجعلنا نعتقد أن فرنسا الاستعمارية ومصالح استعلاماتها، لم تكن بعيدة عما كان يحدث داخل صفوف الثورة،[٥] ومحاولة ضربها من العمق حيث حاولت الحكومات الفرنسية المتتالية حسب ما يذكر رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة السيد "بن خدة بن يوسف" في كتابه "اتفقيات ايفيان"[٦] :"لم تحاول أبدًا الحكومات المتعاقبة على الحكم في باريس منذ ١٩٥٤ الوصول إلى حل بالتفاوض،... حاولت هذه الحكومات الفرنسية أن تفرض حلولها التي فشلت كلها، ومنها فكرة الإندماج التي طرحها "سوستال" الحاكم العام للجزائر الذي أراد تطبيقها، وافترح "غي موليي" نقاطه الثلاثة، وقف إطلاق النار، الانتخابات، المفاوضات، والتي رفضتها بالطبع جبهة التحرير الوطني...".

تلقت فرنسا ضربة قاسية، بعد ما تمكنت جبهة التحرير الوطني من خلال هيئتها التنفيذية "لجنة التنفيذ والتنسيق" التي تحولت إلى الخارج سنة ١٩٥٧، على إثر معركة الجزائر، التي حاول فيها المظليون بقيادة "جاك ماسو Massu" القضاء على الثورة في العاصمة، والتي نجم عنها استشهاد "العربي بن مهيدي"، واعتقال العديد من القادة الثوريين،[٧] واستغلت جبهة التحرير الوطني هذه الظروف لتتمكن من تأسيس "الحكومة المؤقة للجمهورية الجزائرية" في ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ برئاسة السيد "فرحات عباس". ويتسآل العديد من الدارسين والباحثين عن سر تغيير استراتيجية الثورة بامتصاصها لعناصر قيادية في أحزاب أخرى وفق قيادة جماعية لجبهة التحرير الوطني، كانت بالأمس القريب في خانة المعارضين للثورة حسب ما يذكر الكثير من الباحثينين في الثورة. مثل ما يذكر ذلك الدكتور "ابراهيم لونيسي" في دراسته: "الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس "احمد بن بلّة موضحًا أن فرحات عباس انضم إلى بن بلة لتحقيق التوازن داخل الثورة، رغم انتقاده لجماعة بن بلة فيما بعد، لأنه لم يكن يعلم نواياهم".[٨]

ونعتقد أن الثورة عرفت هي الأخرى تطورات سياسية، حاولت من خلالها إشراك القوى السياسية الأخرى لإعطاء طابع الشمولية ردًا على المناورات الفرنسية الهادفة إلى عزل الثورة عن محيطها السياسي والشعبي، بمحاولتها الاتصال بحركات سياسية أخرى مناوئة لقيادة الثورة. وحاولت القيادة الجديدة إرساء قواعد جديدة بوضع مؤسسات قوية، وفرض الانضباط السياسي

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

والعسكري على الجميع، وهو ما عرف باسم "نظام الجبهة" الذي كان يخشاه كل مَنْ يخالف أوامرها خاصةً من قبل الخونة، أو ما بات يُعرف "بالحركي"، حيث تناولت عدّة دراسات هذاالموضوع، فيمكن الرجوع لجريدة الخبر الأسبوعي؛[٩] حول طبيعة بعض هؤلاء "الحركى" وظروف إلتحاقهم بالجيش الفرنسي المحتل أمثال "بلونيس"، و"شريف بن سعيدي"، وآخرون، لا زال أرشيف الإدارة الاستعمارية في ماوراء البحر وبعض المواقع الإلكترونية، تهتم بأسمائهم وأنشطتهم.

هذا الضغط السياسي للثورة، أدى إلى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيئ الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال "ديغول"، ليصرح في ١٦ سبتمبر ١٩٥٩، عن حق الجزائر في تقرير مصيرها بشروط فرنسية، بعد ما أدرك هذا الأخير عجزه عن تحقيق نصر عسكري، ووجدت الحكومة المؤقتة نفسها بعيدة عن العمل العسكري في الداخل الذي أن أصبحت تميل نحو القيادات العسكرية الناشئة فوق أرض المعركة، مما أوجد إشكالية الصراع بين السياسي والعسكري، وبين الداخل والخارج، رغم التوافق الذي استمر ظاهريًا، وساهمت فيه إتساع العمليات العسكرية، واعتراف العديد من الدول بالحكومة المؤقتة وطرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

في هذه الظروف السياسية والعسكرية، بدأت الاتصالات الأولى بين الحكومة المؤقة وحكومة الجنرال ديغول حسب ما يذكر في مذكراته "الأمال"،[١٠] فقد واجهته صعوبات عسكرية في الجزائر وأخرى سياسية من قبل مستوطني الجزائر وأنصارهم في باريس، أما الحكومة المؤقتة فقد واجهتها صعوبات جمّة تطرق لها العديد من الدارسين والسياسيين السابقين لجبهة التحرير الوطني أمثال السيد "بن خدة بن يوسف"، و"محمد لبجاوي"، و"رضا مالك" في تناولهم لأزمة صائفة ١٩٦٢،[١١] وتأثيرها على مسار المفاوضات والاستقلال فيما بعد.

وأسهم المؤرخ الجزائري "محمد حربي" في توضيح بعض معطيات تلك الأزمة في دراسة له عن "جبهة التحرير الوطني بين السراب والحقيقة"،[١٢] إذن تطرح أمامنا عدّة معطيات تاريخية وتحاليل سياسية حول صُناع الثورة حيث لازال بعضهم على قيد الحياة، فساهم كل واحد منهم بفك بعض الألغاز حسب وجهة نظرهم؛ ولم يصبح الحديث أو الكتابة عن الموضوع من الطابوهات. وأضحى اليوم تلاميذتنا وطلبتنا في الجامعات، خاصةً أقسام "التاريخ" يعرفون الكثير عن هذه الحقبة، من خلال أبحاثهم وتدخلاتهم خلال المحاضرات والأعمال الموجهة.

والهدف من ذلك في نظرنا، لم ولن يكن موجهًا ضد أية شخصية وطنية أو رموز البلاد الذين صنعوا مجد جزائر العزّة والكرامة، رغم ما أصابها من مشاكل وتحديات؛ وفي المقابل أصبح الباحثون والدارسون للتاريخ الوطني، إستطاعة الوصول إلى بعض الحقائق المتواضعة عن مرحلة هامة من تاريخنا المعاصر من أجل أن نعرف ماضينا ونفهم حاضرنا ونهيء لمستقبلنا، وأهم ما شدّ انتباهنا هي تلك الدراسات، التي أظهرت بأن الشعب الجزائري ونخبه السياسية في فترة ما قبل الثورة التحريرية؛ وأثنائها كانوا متشبعين بالفكر الديموقراطي، أو بمعنى آخر التفتح على الآخر والاحترام المتبادل مثل ما يذكر الأستاذ "دحو جربال"[١٣]عن المسألة الديموقراطية في ظل الحركة الوطنية والثورة التحريرية، وأيضًا الأستاذ "صادق بن قادة"[١٤] في نفس الموضوع، وكذلك دراسة الدكتور"الأمين شريط" حول "التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية".[١٥] أما الدراسات التي تناولت أزمة صائفة ١٩٦٢ وانعكاساتها قد عرفت تنوعًا في التحليل والاعتماد على مصادر علمية، منها مرجع للأستاذ "رابح لونيسي" عن "الصراع بين العسكريين والسياسيين الجزائر"،[١٦] ومرجع آخر للأستاذ "إبراهيم لونيسي" عن "الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس "أحمد بن بلة"،[١٧] ومقال آخر أعتقد أنه هام في نظري للأستاذ "محمد الميلي"[١٨] وزير التربية الأسبق عن "الجزائر إلى أين..."في مجلة "المستقبل العربي". أما الدراسات الأجنبية هي الأخرى متعددة حول الموضوع، من أهم ما اطلعت عليه، دراسة للمؤرخ الفرنسي "جلبار منيي" حول الثورة الجزائرية وتطور جبهة التحرير الوطني،[١٩] ومؤلف "حرب الجزائر للصحفي "إيفكوريار"،[٢٠] حيث توضح لنا هذه الدراسات جذور أزمة ١٩٦٢، فاعتمد كل منهم على أرشيف غني خاصًا به.

ما حولنا أن نصل إليه، يتمثل في أن جيل الاستقلال الأول والأجيال اللاحقة باتت تعرف الكثير من الحقائق التاريخية، حول الصراع الذي عرفته الثورة الجزائرية ما بين مجموعات نافذة في مؤسساتها، حيث كانت متمركزة في هيئتين أساسيتين، الأولى مجموعة "الحكومة المؤقتة التي كان يرأسها كل من فرحات عباس، وابن خدة بن يوسف، وهيئة أركان جيش التحرير التي نشأت في أواخر ١٩٥٩ وبداية ١٩٦٠ على إثر اجتماع المجلس الوطني للثورة وكلف العقيد "هواري بومدين" برئاستها، ذلك ماذكره الأستاذ محمد الميلي في مقاله السابق الذكر:[٢١] "... لكن ما أن تشكلت قيادة أركان عامة لجيش الحدود الشرقية والغربية للجزائر، حتى انتقل مركز الثقل تدريجيًا إلى هذه القيادة التي يرأسها العقيد هواري بومدين، وما لبث الخلاف بين قيادة الأركان والثالوث، أن برز للقيادات العسكرية في مرحلة أولى، ثمّ انفجر الخلاف بعد ذلك للعلن مع وقف إطلاق النار، متمثلاً في الصراع بين الحكومة المؤقتة التي حاولت الاعتماد على بعض جيوش الداخل وقيادة الأركان التي كانت تعتمد على جيش الحدود أو بعض الفرق العسكرية في الداخل...".

وكانت النهاية معروفة للمكتب السياسي الذي حاول السيد "أحمد بن بلة" تشكيله خلال مؤتمر طرابلس المنعقد في أواخر ماي (مايو) وأوائل جوان (يونيو) ١٩٦٢، حيث لم يصادق المجلس الوطني عليه، ودفع بالحكومة المؤقتة للدخول إلى أرض الوطن

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

لاستكمال تنفيذ إتفاقيات إيفيان، في حين دخلت قيادة الأركان بزعامة "بومدين" رفقة "بن بلة" إلى تلمسان ومحاولة حسم الصراع عسكريًا فوق التراب الوطني، حيث لا زالت دماء الشهداء لم تجف بعد. وتمكن المكتب السياسي من الاجتماع بعد إعادة تنصيبه بتاريخ ١٥ جويلية (يوليو) ١٩٦٢ وحضرته العديد من القيادات السياسية والعسكرية، تمّ الإنتهاء من تنصيب أعضائه بتاريخ ٢٢ جويلية ١٩٦٢، وحسب ما يذكر الأستاذ "محمد تاقية"[٢٢] في مؤلفه "الجزائر في حرب" موضحًا طبيعة الصراع المتجدد، لعدم اعتراف الحكومة المؤقتة بشرعية المكتب السياسي، حيث اندلعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين التابعين لهما.

وفي هذه الظروف الصعبة أعلن السيد "بن خدة بن يوسف" استقالته يوم ٠٧ أوت (أغسطس) ١٩٦٢ حقنًا لإراقة الدماء، فازدادت الأمور تعقيدًا بين مجموعات متصارعة،[٢٣] لم تنته إلاّ بخروج الجماهير الجزائرية في العاصمة وبعض المدن مرددة "سبع سنين بركات"، مما دفع بالأطراف المتصارعة إلى التفاهم حول إطلاق النار يوم ٠٤ سبتمبر ١٩٦٢ وتمكن العقيد بومدين من دخول العاصمة في ٠٨ سبتمبر ١٩٦٢ على رأس (٤٠٠٠) جندي، وبعد تأجيل مستمر لأنتخاب المجلس التأسيسي تمّ تحديد تاريخ ٢٠ سبتمبر لذلك.[٢٤] إذن حسم الصراع وانتهت الأزمة مؤقتًا، لصالح السيد "أحمد بن بلة"، وحلفائه من قيادة الأركان، وبعض الوجوه السياسية أمثال السيد "فرحات عباس".

وما يهمنا في الأمر أن الجزائر خرجت من عنق الزجاجة، لتجسيد إتفاقيات إيفيان على أرض الواقع على الأقل من وجهة نظر قيادة الأركان التي لم توقع عليها، وفضلت القيادة الجديدة المتأثرة بأفكار القومية العربية والاشتراكية، تطبيق المبادئ الاشتراكية بشكل سريع وارتجالي أحيانًا، وذلك لصعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث لا زالت ترسبات الماضي الاستعماري ظاهرة للعيان، من مزارع "للكولون" وسكانات فخمة، ومدن عصرية، ومن جانب آخر ترتب عن حرب التحرير مليون ونصف المليون شهيد، وألاف المعطوبين واليتامى، وانتشار مظاهر الفقر والأمية.[٢٥]

إضافة لهذه الانعكاسات المترتبة عن الماضي الاستعماري، انعكاسات أخرى استجدت بسبب أزمة الصراع على السلطة؛ فقد نجم عن الحسم السياسي والعسكري لصالح جماعة معينة من صُناع الثورة، بروز معارضة سياسية قوية تزعمها قيادات وشخصيات سياسية معروفة، أبرزها "محمد بوضياف"، و"أيت أحمد"، وغيرهم...، في حين ظلت قيادة جمعية العلماء بقيادة "الإبراهيمي"، محل خناق وتضييق؛ حيث يبدو أنها لم تكن راضية على القيادة الجديدة لصراعات تاريخية، حيث أن الرئيس "بن بلة" كانت علاقته مع الشيخ "الإبراهيمي" مضطربة، منذ أن كانا في القاهرة، حيث ذكر ذلك الرئيس "بن بلة" نفسه في حوار أجراه معه محمد خليفة في مؤلفه "الطريق"، أو "إيتيرينار"،[٢٦] بأن الشيخ كان معارضًا للثورة، وللأمانة العلمية أن الشيخ كتب عدة مقالات في مؤلف له "في قلب المعركة" جمع مقالته المؤرخ الجزائري "سعد الله أبو القاسم" يناقض ذلك.

نستخلص مما سبق ذكره؛ بأن التطورات السياسية والأمنية ما قبل أزمة صائفة ١٩٦٢، شكّلت هاجسًا أمام كل من الحكومة الفرنسية، والحكومة المؤقتة الشرعية في نفس الوقت، فحكومة "دي غول" كانت تحاول الإسراع في التفاوض لإنهاء الموضوع خوفًا من ضياع الجزائر بدون الحفاظ على امتيازات لها في مستعمرتها الإستطانية، وكانت الحكومة المؤقتة تدرك حجم المشاكل والصعوبات، لذلك كانت تريد الحصول على الاستقلال، ثمّ التطرق للإشكاليات الخلافية في ما بعد الاستقلال وفعلاً قد تحقق الاستقلال، وتحصلت فرنسا الإستعمارية على امتيازات متنوعة، حددتها مواد اتفاقيات إيفيان، وإنهاء القتال بشكل مشرف للطرفين، حسب ما ذكر ذلك "دي غول" في مذكراته "الأمال".[٢٧] وراهنت فرنسا على فشل الجزائريين في تسيير شؤون بلادهم من خلال عدم احترامهم لبعض بنود "إتفاقية ايفيان" بهروب إطاراتها والسماح للمعمرين بحرق المزارع وتدمير المصانع والتساهل مع منظمة الجيش السري بارتكاب مجازر رهيبة في حق الجزائريين، واستغلال الأزمة السياسية في الجزائر، والتقليل من فرحة الجزائريين بأيام الاستقلال الأولى، والتأخر المسجل في بناء مؤسسات الدولة الوطنية المعاصرة التي استرجعت السيادة بعد كفاح طويل.

ثانيًا: إرساء مؤسسات الدولة

لقد تطرقنا بأن الثورة التحريرية، سارت على خطين متوازيين، خط عسكري تمثل في تنظيم الجيش عددًا وعدة، وخط سياسي تمثل في إنشاء مؤسسات الثورة، التي تعرضت لاظطرابات عديدة خلال أزمة صائفة ١٩٦٢، ولهذه الغاية حاولت القيادة السياسية الجديدة بقيادة "بن بلة" الذي عُين رئيسًا للحكومة من قبل المجلس التأسيسي المنتخب هو بدوره يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢ االذي كلف هذا الأخير بتشكيل الحكومة، وبعد أن حضي بهذا المنصب، فكر الرئيس الجديد جديًا في إعداد دستور للبلاد؛ مثل ما نصت عليه إتفاقيات إيقيان وقرارات المجلس الوطني للثورة في طرابلس، وعرضه على المجلس التأسيسي للمصادقة عليه يوم ٠٨ سبتمبر ١٩٦٣، ونال "أحمد بن بلة" تزكية المجلس له كرئيس للجمهورية بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٦٣. وفيما بعد أمينًا عامًا لحزب جبهة التحريرالوطني، حيث طرحت إشكالية مَنْ يحكم الدولة؟ الحزب أم الرئيس، حسب دراسة للدكتور "الأمين شريط"[٢٧] حول إشكالية: "دولة المكتب السياسي، دولة الأمر الواقع"، موضحًا بأن الحزب أضحى يخضع لرئيس الجمهورية، تلا ذلك إعداد ميثاق الجزائر في سنة ١٩٦٤، للتعريف بالمرحلة الجديدة للحكم في الجزائر أيام الاستقلال الأولى. هذه المؤسسات السياسية التي جاءت في ظروف صعبة، ينبغي علينا أن نؤكد عليها، لأنها جسدت على الأقل بداية

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

نشأة الدولة الوطنية المستقلة، رغم ما وجه لها من انتقادات بسبب انقلابها على شرعية الحكومة المؤقتة.

إن اختيار النظام السياسي الذي حكم الجزائر في بداية الاستقلال، للأسلوب الاشتراكي ومبدأ الحزب الواحد،[٢٨] جاء في نظرنا نتيجة حتمية لوقوع الجزائر في ظل احتلال استيطاني ونظام رأسمالي إستغلالي بشع، صادر أراضي الجزائريين وحطم الملكية الجماعية وأدخل الملكية الفردية، مما سمح للمستوطنين الأوروبيين من الإستلاء على ملايين الهكتارات التابعة للجزائريين، من خلال ترسانة قانونية وضعتها الهيئة التشريعية الفرنسية لصالح النظام الكولونيالي ببلادنا، وأضحى الجزائريون فقراء وتعساء؛ يعملون فوق أراضيهم التي انتزعت منهم بشتى الصيغ، وانتشر الفقر والأمية، إضافة لسياسة التقتيل المنظمة بهدف إبادة الشعب الجزائري ومحاولة فرض نخب مثقفة وسياسية تؤمن بحضارة المستعمر. وهناك دراسات أكاديمية عديدة لباحثين جزائريين تطرقوا لهذا الموضوع، من بينها رسالة جامعية لأحد الباحثين[٢٩] "حول موضوع الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض بين الجزائريين والمعمرين وأيضًا يمكننا الرجوع أيضًا للمؤرخ والقانوني الفرنسي "كلود كولو" حول: "المؤسسات الاستعمارية في الجزائر"[٣٠] الذي وضح لنا أبرز القوانين العقارية التي تمّ من خلالها مصادرة آراضي الجزائريين.

نعتقد من وجهة نظرنا أن الجزائر لم يكن أمامها نظام أخر، يمكن تبنيه في بداية الاستقلال سوى النظام الاشتراكي، الذي ارتبط في مفهومه وتطبيقاته لدى الذاكرة الشعبية من فلاحين وعمال وطبقات أخرى، حرمت من خيرات بلادها بالتراث الاسلامي، المبني على العدل والاحترام المتبادل بين الطبقات الاجتماعية، وهي نفس المبادئ التي ناضلت من أجلها تيارات الحركة الوطنية، وجسدها بيان أول نوفمبر ومواثيق الثورة. وإن الإشتراكية في اعتقادنا لم تكن أبدًا ضد التعددية السياسية، لأن "جبهة التحرير الوطني" في حد ذاتها لم تكن حزبًا خاصًا، إنما تكتلا لشخصيات سياسية؛ كانت تنتمي أصلاً لتشكيلات سياسية، شكلت المشهد السياسي للجزائر قبيل حرب التحرير. هذا الإشكال هو الذي نتج عنه الصعوبات السياسية التي عرفتها الجزائر إلى غاية السماح للتعددية السياسية في بلادنا سنة ١٩٨٩. وهو ما يجعلنا كدارسين لهذه الظاهرة، أن نستخلص العبر ونستقرئ الأسباب التي نتجت عنها تلك الأخطاء والتناقضات لجيلنا والأجيال المقبلة، ليساهم الجميع في بناء مؤسسات قوية بمنأى عن العواصف الهوجاء.

ثالثا: الدروس الممكن الاستفادة منها

إن المتتبع للتطور العام للجزائر في الأيام الأولى للإستقلال (١٩٦٢ – ١٩٦٥)، يمكنه على الأقل أن يتعرف على واقع الجزائر الصعب في تلك الفترة؛ وهو ما دأبت فيه قيادة البلاد منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا التأكيد عليه، في المناسبات الوطنية وعبر المناهج التربوية. وهي الدروس التاريخية التي كانت ولا زالت تلقن للأجيال عن "أوضاع الجزائر عشية الاستقلال"،[٣١] وانفرد "ميثاق طرابلس" لسنة ١٩٦٢ بتشريح وضعية البلد المستعمر. وبعد مرور سنوات عديدة من الاستقلال وانتخاب السيد "أحمد بن بلة كأول رئيس للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، حيث لم يستمر حكمه للبلاد سوى ثلاثة سنوات، يمكننا أن نستخلص ما يلي:

- لقد نجحت الثورة الجزائرية بعد سبعة سنوات ونصف من تحدي ألة الاستعمار التدميرية، وإجبار المستعمر على الاعتراف بحق تقرير مصير الجزائريين والتوقيع على إتفاقيات إيفيان مع القيادة السياسية للثورة واعتراف رئيس الجمهورية الفرنسية رسميًا باستقلال الجزائر يوم ٠٣ جويلية ١٩٦٢ بعد ما ألغى البرلمان الفرنسي قرار ١٨٣٤، القاضي بإلحاق الجزائر بفرنسا والمادة التاسعة من دستور ١٨٤٨ الفرنسي الذي اعتبر فيه الجزائر ثلاث عمالات تنتمي للتراب الفرنسي،[٣٢] ولذلك حلت المسألة القانونية لمشكلة الاحتلال نهائيًا.
- أثبتت التجربة السياسية للشعب الجزائري، أن في الجزائر عقلاء وحكماء سياسيين، ورجال أخلصوا لله والوطن بعدم إراقة دماء الجزائريين، حيث كان موقف السيد "بن خدة بن يوسف" مشرفًا في هذا الموضوع.

وفي المقابل أصر السيد "أحمد بن بلة" على توحيد الصفوف وفرض الانضباط، ومحاولته السهر على تأسيس الدولة الفتية، رغم تعرضه لانقلاب سلمي من قبل أبرز رفاقه "العقيد بومدين". ورغم الانتقادات التي وجهت إلية من قبل معارضيه، بالانفراد بالسلطة والتأثر بأفكار "جمال عبد الناصر" الرئيس المصري، إلا أن تجربته في السجن والاقامة الجبرية في الجزائر، ثمّ إطلاق سراحه في ثمانينات القرن الماضي والتقائه بالعديد من زعماء العالم ومشاركته في المشهد السياسي للجزائر في عهد التعددية، جعل منه شخصية تاريخية موقرة وحكيمة بسبب التجارب التي عاشها، حيث أصبح من بين أهم حكماء افريقيا.

نعتقد أن هذه التجربة النضالية الطويلة، قد تفيد الساحة السياسية الحالية للجزائر بإرساء قواعد التسامح والحرية والتعبير الديموقراطي الحقيقي، تضاف لتجربة الجزائر السابقة. وهو ما نطمح إليه جميعًا، بتوجيه النصح للمؤثرين في القرار السياسي ببلادنا من قبل هذه الشخصيات التاريخية، التي ساهمت في التطور السياسي للجزائر؛ واستفادت من تجارب الماضي بما لديها من حنكة سياسية.

- برهن السياسيون الجزائريون أيضًا في تلك الفترة على نضجهم السياسي بمعارضة النظام السياسي القائم آنذاك بالتمرد عليه، لكنها فشلت لأسباب موضوعية، لأن التيار كان يجري لغير صالحها رغم سلبية المسار. إلا أنهم عبروا عن عدم رضاهم بالأحادية، لأن الثورة كانت عملاً جماعيًا ساهم الشعب كله فيه ذلك ما نستلهمه من مقولة البطل الشهيد "العربي بن مهيدي" الذي كان يردد: "إلقو بالثورة في الشارع

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

سيحتضنها الشعب"، وهو ما يجعلنا نستفيد من أخطاء الماضي بأن يفسح مجال الحريات أمام الجميع وفق أطر قانونية واضحة وملزمة للجميع، بشرط إرساء قواعد اللعبة الديموقراطية، بعيدة عن إقحام ثوابت الأمة ورموز الدولة عن اللعبة السياسية، لأنها مبادئ ثابتة جمعت أفراد الأمة الجزائرية عبر تاريخه الطويل وجسدتها مواثيق الثورة ودساتير الدولة الجزائرية.

- وأخيرًا؛ نقف وقفة إجلال وإكبارًا لهؤلاء الشهداء الذين صنعوا مجد الجزائر وضحوا بأنفسهم من أجل أن يعيش الأبناء في حرية ومساواة وعدالة اجتماعية، انتزعت منهم إبان فترة الاستعمار الفرنسي البغيض.

خاتِمَةٌ

إن الدولة الجزائرية التي تمكنت من استرجاع سيادتها بعد قرن وأثنان وثلاثون سنة من السيطرة الاستعمارية، بفضل جهاد أبنائها وتضحيات جسام خلفت ملايين الشهداء، لَقادرة اليوم من تجاوز محن الماضي التاريخي الأليم والاستفادة من تجارب ودروس التاريخ. وأثبت الشعب الجزائري خلال ثورته المباركة أنه صاحب المبادرة بوقوفه إلى جانب قادة ثورة التحريرية الجزائرية وتدعيمها بالإمكانات المادية والبشرية والروحية من أجل تحقيق الاستقلال، وتمكن الجزائريون فعلاً من تحقيق هذ الحلم المنشود سنة ١٩٦٢، لكن الوصول إلى هذا المبتغى وجهته مشاكل وصعوبات تنظمية ولوجستيكية وأزمات سياسية خانقة، نظرًا لإرهاصات الانتقال الصعب من حرب التحرير إلى بناء الدولة، والتي ترتب عنها عدّة انعكاسات على مستوى السلطة والسيطرة على القرار، فنشأت أزمة صائفة ١٩٦٢، وبرزت للعيان في الفترة الأخيرة عدّة مذكرات لصناع القرار آنذاك توضح هذا الغموض. ولكن قادة الثورة التحريرية تمكنوا من تجاوز هذه المحن خلال الدولة الناشئة الوطنية الأولى ما بين (١٩٦٢ – ١٩٦٥) في عهد االرئيس المرحوم "أحمد بن بلّة" من وضع اللبنات الأولى لمؤسسات الدولة الجزائرية بعد دهر من الاحتلال والاستدمار.

الهَوامِشُ:

(١) الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري**، الشروق للإعلام والنشر، ط١، ٢٠١١، ص ٦ – ١٩.

(٢) حربي محمد، **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عباد وصالح المثلوثي/ موفم للنشر ١٩٩٤ سلسلة صاد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ١٩٩٩، ص ١٦٠- ١٦٢.

(3) Yves Courrière, *La Guerre d'Algérie: les fils de la Toussaint*.- le Livre de poche, 1973.

(4)Benbella (A), Itinèraire ed, *El Badil/ Alternative 1987*. pp. 174 - 175.

(5) ibid, pp. 180 – 181.

(٦) بن يوسف بن خدّة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر: إتفاقيات إيفيان**، ط. ٢٠٠٢، مزدوج اللغة، تعريب لحسن زعدار. ص٥٠- ٥٥.

(٧) طلاس مصطفى والعسلي بسام، **الثورة الجزائرية**، دار الشورى، بيروت، ط١، ١٩٨٢، ص ٣٠٧ – ٣٠٨.

(٨) لونيسي إبراهيم، **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة**، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٤٠.

(٩) **الخبر الأسبوعي الجزائرية**، العدد ٥٤٩، سبتمبر ٢٠٠٩.

(١٠) ديغول شارل، **مذكرات الأمل**، ترجمة د. سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧١، ص ٤٣.

(11) Benkhada (B), *L'Algèrie a L'Indipendence, La Crise de 1962*, ed Dahleb, Algèr, 1997, p.146.

(١٢) حربي محمد، مصدر سابق، ص 60.

(13) djerbal (DJ), *La Question Democratique Dans le Mouvement National Algèrien 1945 - 1962*, In Revue Insaniyate N° 25 -26 juillet – dècembre, 2004, Crasc, Oran, Algèrie pp. 159 – 178.

(14) Benkada (S), La Rèvendication des Libertès Publiques dans le Discours Politique Du Nationalisme Algèrien et de L'Anticolonialisme Français In Revue Insaniyate N° 25 -26 juillet – dècembre, 2004, Crasc, Oran, Algèrie pp. 179 – 214.

(١٥) شريط أمين، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (١٩١٩ – ١٩٦٢)**، د.م.ج، الجزائر، ١٩٩٨، ص ١٢٦- ١٢٧.

(١٦) لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، ٢٠٠٠، ص ٧٢ – ٧٨.

(١٧) لونيسي إبراهيم، مرجع سابق، ص ٨١ - ٩٠. حيث وضح في فصل له بدراسته، واقع المعارضة السياسية لحكم بن بلة.

(١٨) الميلي محمد، "**الجزائر إلى أين**" في مجلة المستقبل العربي الصادرة عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ع٢٧١، سبتمبر ٢٠٠١، ص ١١ – ٢٧.

(19) Mynier (G), La Revolution du F.L.N, 1954 - 1962 In Revue Insaniyate N° 25 -26 juillet – dècembre, 2004, Crasc, Oran, Algèrie p p. 25 – 37.

(20) Couriere (Y), op cit p

(٢١) الميلي محمد، مرجع سابق، ص ٥٠.

(22) Tegia (M), *L'Algèrie en Guerre*, O.P.U, 1988, pp. 408 – 423.

(23) Ibid, P. 406.

(٢٤) لونيسي إبراهيم، مرجع سابق، ص ٥٨.

(25) Benkhada (B), Op. cit., P. 147.

(26) Benbella (A), Op. cit, P. 176.

(٢٧) شريط أمين، مرجع سابق، ص ١٢٨ - ١٣١.

(٢٨) المرجع نفسه، ص ١٣٢- ١٣٥.

(٢٩) بن داهة عدة، **ظاهرة الاستيطان والصراع على الأرض بين الجزائريين والمستوطنين**، رسالة دكتورة تحت إشراف، فغرور دحو قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة السانيا وهران ٢٠٠٨، ص ٤٠٩ – ٥٣٥.

(30) COLLOT (C), *LES Instituions de L'Algérie Durant la Pèriode coloniale, 1830-1962*, C.N.R.S,O.P.U, Algèr, 1987, Pp.156 – 158.

(31) Tegia (M), Op. Cit., P. 420 - 423

(٣٢) محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر بين ١٨٨١ و ١٩١٤، القطاع الوهراني نموذجًا**، رسالة ماجيستير - قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة السانيا وهران (٢٠٠٦- ٢٠٠٧) ص٣ – ٢٠.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449